



التعاون
الألماني

DEUTSCHE ZUSAMMENARBEIT

Implemented by

giz Deutsche Gesellschaft
für Internationale
Zusammenarbeit (GIZ) GmbH



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

استراتيجية الحوار والمشاركة في العراق

د. علي طاهر الحمود - علي عبد الهادي المعموري

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

**استراتيجية الحوار
والمشاركة في العراق**



Implemented by

giz Deutsche Gesellschaft
für Internationale
Zusammenarbeit (GIZ) GmbH



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

استراتيجية الحوار والمشاركة في العراق

د. علي طاهر الحمود – علي عبد الهادي المعموري

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

استراتيجية الحوار والمشاركة في العراق

22 صفحة

بغداد، تموز - يوليو، 2023

ISBN: 9789922996974

جميع الحقوق محفوظة © لمركز البيان للدراسات والتخطيط

ولا يحق لأي شخص أو مؤسسة أو جهة إعادة إصدار هذا الكتاب، أو جزء منه أو نقله بأي شكل أو واسطة من وسائط نقل المعلومات، بما في ذلك النسخ أو التسجيل دون إذن خطي من أصحاب الحقوق.

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (2611) لسنة 2023

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرٌ ربحيٍّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام، ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلولٍ عمليّةٍ جليّةٍ لقضايا معقدةٍ تمّ الحقلّي السياسي والأكاديمي.

قياساً بالأهمية التي يحظى بها العراق إقليمياً ودولياً، والتطورات المتلاحقة التي يشهدها البلد والمنطقة كانت أغلب التحليلات والمتابعات التي تحاول ملاحقة الأحداث والقضايا في العراق تفتقر إلى القدرة على التفكير خارج إطار الأسلوب السائد والقوالب التي حدّدت النظرة إلى العراق خلال العقود الماضية؛ لهذا السبب فإن المركز يسعى إلى تقديم وجهات نظر جديدة تعتمد الموضوعية، والحيادية، والمصداقية، والإبداع، ويوجّه المركزُ أنشطتهُ في البحث والتحليل للتحديات التي تواجه العراق ومنطقة الشرق الأوسط بتقديم بصائرٍ وأفكارٍ لصانعي القرار عن المقترحات الناجعة لمعالجتها على المديين القصير والطويل.

ويقدم المركز وجهات نظر قائمة على مبادئ الموضوعية والأصالة والإبداع لقضايا الصراع عبر تحليلات، وأعمال ميدانية، وإقامة صلات مع مؤسسات متنوعة في الشرق الأوسط؛ من أجل مقارنة قضايا العراق التي تخصّ ويقدم المركز وجهات نظر قائمة على مبادئ الموضوعية والأصالة والإبداع لقضايا الصراع عبر تحليلات، وأعمال ميدانية، وإقامة صلات مع مؤسسات متنوعة في الشرق الأوسط؛ من أجل مقارنة قضايا العراق التي تخصّ السياسة، والاقتصاد، والمجتمع، والسياسات النفطية والزراعية، والعلاقات الدولية، والتعليم.

تقديم:

على الرغم من أنه نادراً ما نجد اتفاقاً على مصطلح أو قضية في العلوم الإنسانية، أو في النظريات التي تتناول السياسة عبر عدة مداخل علمية، إلا أن المتخصصون يكادون أن يجمعوا على منح الحوار والمشاركة مركزية لا يمكن الاستغناء عنها في العملية الديمقراطية، فبدون حوار لن تكون هناك مشاركة فاعلة، وبدون مشاركة لن يكون للديمقراطية أي معنى.

ويمكن القول أن الحوار عملية متعددة المستويات، تتم بين الأطراف الفاعلة في المجتمع والدولة، وضمن السعي نحو تحقيق مشاركة فعّالة في عملية صنع السياسات العامة، فإننا نواجه عقبات متعددة المستويات أيضاً، بطريقة تتطلب حلولاً طويلة الأمد، مستمرة ومستقرة، وبدرجات تختلف بالطبع من ديمقراطية إلى أخرى، ومن مجتمع إلى آخر، ومن مستوى الحكومات المركزية إلى الحكومات المحلية، التي تتطلب أيضاً حلولاً مختلفة من محلية إلى أخرى، خصوصاً في بلد معقد التركيب، متنوع، مثل العراق.

على هذا الأساس، تأتي هذه الاستراتيجية لتركز على الحوار والمشاركة في المجتمعات المحلية بالعراق، فتستقصي مستويات الحوار والمشاركة، وتتحرى مشكلاتها، وما يقف في طريقها من معوقات، سعياً نحو الوصول إلى تحقيق أهداف الاستراتيجية في وضع آليات لضمان تحقق الحوار والمشاركة الفاعلين على مستوى الحكومات المحلية في العراق.

وقد وجدت الاستراتيجية أن مشكلة الحوار والمشاركة في العراق تتعلق بثلاثة جوانب، تم وضع الآليات اللازمة لمعالجتها، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

1. الجانب القانوني، إذ تعاني البنية القانونية العراقية من مشكلات متعددة تعرقل تحقيق حوار ومشاركة فاعلين وملزمين في عملية صنع السياسة العامة على المستوى المحلي والوطني أيضاً، إذ هناك نقص في القوانين التي تلزم صنع السياسة العامة سواء في مجالس المحافظات أو في مكاتب المحافظين بالاستماع إلى وجهات نظر المواطنين عبر حوار مثمر يسهم في صنع القرار المحلي، مع الإقرار بوجود نصوص غير ملزمة بشأن مشاركة المجتمعات المحلية ومؤسساتها في عملية صنع القرار، بما يستوجب علاج هذا النقص القانوني.

2. الجانب المؤسسي، وبقدر ارتباطه بالنقص القانوني، فإن الجانب المؤسسي يخضع بدوره لاجتهاد شاغلي المناصب في الحكومات المحلية، بطريقة أوجدت تبايناً كبيراً في مستويات الحوار والمشاركة من حكومة محلية إلى أخرى في العراق.

3. وعي وثقافة الجمهور، إذ لا يزال المواطنون لا يعرفون السبل القانونية الموجودة -على شحتها- أو تلك التي ستسُن لتمكينهم من الحوار والمشاركة في عملية صنع السياسة العامة على مستوى الحكومات المحلية، وهو أمر يتعلق بحداثة التجربة الديمقراطية في المجتمع العراقي.

تبعاً لهذه المشكلات، تم اقتراح هذه الاستراتيجية بالاستناد على دراسة النصوص القانونية الموجودة، والبنى المؤسسية، وتتبع مكامن الخلل، معززة بمجموعة واسعة من المقابلات التي أُجريت إبان إعداد الاستراتيجية، بلغت (25) مقابلة ضمت تشكيلة مختلفة من المسؤولين في المستوى الاتحادي، والمحلي، ومسؤولين سابقين، ومعنيين بالحكومات المحلية، وناشطين، وفاعلين في منظمات المجتمع المدني، وممثلين عن الأقليات، وأكاديميين. وكُنبت هذه الاستراتيجية تحت إشراف واستشارة (مجموعة العمل) التطوعية المتشكلة من مجموعة من المسؤولين ذوي الدرجات العليا في الأمانة العامة لمجلس الوزراء ووزارة التخطيط ووزارة التعليم العالي ومستشارية الأمن القومي ومنظمات المجتمع المدني وغيرهم.

وكانت حصيلة هذه النقاشات المعمّقة، وبجلسات متعددة استمرت لأشهر، ناقشت فيها مجموعة العمل والخبراء المعنيين، هذه الاستراتيجية المقترحة لتعزيز الحوار والمشاركة في العراق.

وكما سيلاحظ القارئ، فإن هذه الاستراتيجية تمثل جهداً علمياً نأمل أن يجد طريقه للنجاح في تحقيق أهدافه، عبر المدد الزمنية التي وضعت لها، والمحاور التي ستعمل ضمنها، بمستويات متعددة، حكومية وغير حكومية، عبر إيجاد شراكات بين الطرفين، وبدعم متعدد المستويات، سعياً إلى تحقيق حوار يفضي إلى مشاركة فاعلة للجمهور في صنع السياسات العامة على المستويات المحلية والاتحادية.

وقد حرصنا أن تكون آليات الاستراتيجية على قدر كبير من المرونة، قابلة للتقييم والتقويم إبان عملية تنفيذها، فالميزة الأهم التي لا بُدّ من توفرها في أي استراتيجية هي مرونتها وقدرتها على التكيف وتعديل مسارها تبعاً للتجربة وما يرشح عن عملية التنفيذ، عسى أن تكون نقطة انطلاق لتحقيق عملية حوار ومشاركة فاعلة، تُسهم في تعزيز عملية التحوّل الديمقراطي في العراق.

المؤلفان

استراتيجية الحوار والمشاركة في العراق

د. علي طاهر الحمود * - علي عبد الهادي المعموري **

المقدمة:

يمتلك العراق المؤهلات اللازمة لبناء حوار ومشاركة فاعلة على المستوى الوطني والمحلي، في بيئة قانونية وإدارية تُسهم في خلق مناخ يدعم الحوار والمشاركة، غير أنّ هذه العملية تواجه معوّقات لغرض استكمالها، تكمن في وجود نقص في التشريعات القانونية التي تُلزم بإقامة حوار ومشاركة فعّالة بين المؤسسات الحكومية والمجتمع، فضلاً عن قلة الوعي الاجتماعي والثقافي بالوسائل والمجالات التي تُتيح للمواطنين الاشتراك بالحوار والمشاركة في صنع السياسة العامة.

نصّت هذه الاستراتيجية على تحليل بيئة الحوار والمشاركة في العراق، إذ تم تشخيص البيئة القانونية والاقتصادية والاجتماعية وأبعادها السياسية والثقافية التي تؤثر على وعي المواطن والمشاركة المجتمعية، فضلاً عن تحديد الجوانب المؤثرة على استدامة الحوار وأساليب المشاركة.

تمثل استراتيجية الحوار والمشاركة تحديداً لمستويات الحوار والمشاركة والأهداف التي يمكن أن تتبناها السلطة التشريعية والتنفيذية ومجالس المحافظات ومؤسسات المجتمع المدني، من أجل أن يكون الحوار منهجاً والمشاركة سلوكاً لتعزيز القيم الديمقراطية التي اتصلت بالدستور والنظام السياسي العراقي بعد عام 2003 ولتعزيز التواصل بين الحكومة والمجتمع.

تضمنت الاستراتيجية ثلاثة محاور:

- الأول: تشخيص البيئة التشريعية والقوانين المتصلة بالحوار والمشاركة.
 - الثاني: بناء قدرات المؤسسات المعنية بالاستراتيجية.
 - الثالث: بناء الوعي وبما يضمن مراعاة النوع الاجتماعي والتنوع في العراق.
- وتنفذ هذه الاستراتيجية خلال مدة زمنية حُددت بأربع سنوات من تاريخ اعتمادها.

الرؤيا (Vision):

مجتمع فاعل ومشارك في بناء الدولة.

الرسالة:

- الحوار والمشاركة العادلة بين المجتمع والحكومة يدعم الاستقرار ويعزز المواطنة وفاعلية المؤسسات.

القيم:

- المواطنة الفاعلة، العدالة، المبادرة، الالتزام، تقبل الآخر.

* المدير التنفيذي لمركز البيان للدراسات والتخطيط.

** باحث.

هدف الاستراتيجية:

- رفع مستوى الوعي المجتمعي وتطوير البنية المؤسساتية والبيئة القانونية لضمان المشاركة والحوار، بما يلبي احتياجات المواطن.

مراجع الاستراتيجية:

- الدستور العراقي الدائم لعام 2005.
- القوانين المنظمة: (قانون مجالس المحافظات غير المنتظمة في إقليم رقم 21 لسنة 2008 وتعديلاته، قانون مجلس النواب وتعديلاته).
- أهداف التنمية المستدامة.

المصطلحات:

1. الحوار: عملية تواصل بين أطراف متعددة لمناقشة قضية محددة بهدف الوصول إلى فهم أفضل لها ومواقف الأطراف المتحاوره تجاهها، ومصالحهم منها.
2. المشاركة: مجموعة الأنشطة التي يمارسها المواطن فردياً أو جماعياً في الشأن العام يحقق فيها المصلحة العامة.

تحليل بيئة الحوار والمشاركة في العراق:

من خلال تحليل البيئة العراقية تبني مخططو هذه الاستراتيجية ومعدّوها أسلوب (SWOT)، لتحليل الفرص والتهديدات ومقومات القوة وعوامل ضعف الحوار والمشاركة في العراق.

إنّ تراكم أربعة عقود من المشكلات السياسية والارتباك الاجتماعي الذي رافق تغيرات الحكم وصراع الأيديولوجيات في العراق، وارتباك صورة الدولة ومكانتها في الوعي الجمعي، الأمر الذي لم يقتصر على طبيعة النظام السياسي، وشكله، وآليات صنع القرار السياسي، وصياغة السياسات العامة، ومدى الرضا عن الأداء الحكومي وحسب، بل امتد إلى الكيفية التي يتعامل بها المجتمع مع الدولة، ورغبته بالمشاركة في صنع سياساتها، ومدى ثقته بالحكومات المنبثقة عن النظام السياسي للدولة، فضلاً عن ضعف وعي المواطن بأهمية الحوار والمشاركة.

من جانب آخر، فإنّ الاضطراب السياسي انعكس سلباً على التنمية، وتراجع مؤسسات التنشئة الاجتماعية في صنع المواطنة، وضعف المواطنة بحد ذاتها، واضطراب التفكير بالسياسة والمشاركة، وتنامي قوة بُنى ما قبل الدولة، التي أخذت دور الدولة في توفير الحماية، مما جعلها الموجّه السياسي الأول للمشاركة ولمضمونها وطبيعتها، فصار لها تأثير أكبر في بعض أشكال الممارسة السياسية، بصرف النظر عن كون موقف هذه البنى سلباً أم إيجابياً.

إنّ التغيير بعد عام 2003 لم يعقبه استقرار سياسي يمهد لمراكمة التجربة الديمقراطية والتعلّم من الأخطاء وتطوير المشاركة السياسية، عانت البلاد من مجموعة من المشكلات، تشابكت عمودياً وأفقياً، بين الإرهاب، والتطرّف الذي ضرب البلاد، والقوى التي رفضت شكل النظام السياسي، ورفضت المشاركة في إعادة التأسيس، ناهيك عن فوضى حل المؤسسات، وإعادة البناء بطريقة مرتبكة؛ مما عمّق الفجوة بين النظام السياسي والمجتمع.

ومن خلال تحليل بيئة الحوار والمشاركة، فإنّ الثبينة القانونية ومنذ قيام الدولة العراقية الحديثة وحتى العام 2003، تذبذب وضع الحكم المحلي في العراق بين امتلاكه لصلاحيات خاضعة بالمجمل للمركز في أغلب الأوقات، باستثناء أوقات قليلة شهدت انتعاشاً للحكم المحلي، على الرغم من صدور عدة قوانين سنّت لغرض منح الأقاليم صلاحيات لإدارة شأنها بنفسها، ولكن الاضطرابات السياسية التي شكلت الحال الدائم في العراق، وعدم استقرار الحياة السياسية كانت على الدوام عاملاً دائماً للتأثير باتجاه تراجع وضع المحليات في العراق.

وبالمجمل، لم يتغير وضع المركزية الشديدة في العراق طوال المدة المحصورة بين العامين (1921-2003)، من جهة رسم السياسة وصنع القرار بالمشاركة مع المجتمعات المحلية وتوزيع الموارد، ولم يشهد العراق أي استثناء في هذا الجانب إلا ببعض المفاصل التي حكمت الظروف الدولية والإقليمية، على الحكومة المركزية أن تتخذ فيها قرارات دستورية استثنائية، وتتعلق بشكل خاص بوضع إقليم كردستان، الذي تم الاعتراف به كمنطقة حكم ذاتي منذ العام 1974 بـ(قانون الحكم الذاتي لمنطقة كردستان) رقم 33 لسنة 1974 ثم الاستقلال الفعلي -بحكم الأمر الواقع- عن القرار المركزي الذي نالته المحافظات الثلاث (أربيل، السليمانية، دهوك) منذ العام 1992 بعد اجتياح نظام صدام حسين للكويت واندلاع الانتفاضة في الجنوب.

ولكن التغيير الحقيقي بدأ بعد العام 2003، إذ ظهرت دعوات إلى الانقضاء على التمرکز الشديد للسلطة بيد الحكومة المركزية، وقد شهدت الفترة المبكرة تلك تأسيس مجالس تطوعية في بغداد وبعض المحافظات، وتعاملت السلطة العسكرية الأمريكية معها بوصفها ممثلة عن تلك المناطق دون تدخّل مباشر باختيار أعضائها، ثم عمدت إلى التشاور مع الوجهاء في المدن ورجال الدين لتشكيل مجالس محلية في مناطقهم، وفي مطلع العام 2003 تم تشكيل فريق مشروع إسناد الحكم المحلي والإقليمي، مع

سلطة الائتلاف المؤقتة وأمانة بغداد ومدراء الأقسام البلدية لتصحيح نظام المجالس للمناطق، ووضعت تصميماً لنظام يعتمد ثلاثة مستويات أُقيمت المجالس وفقاً له، وهو (مجالس الأحياء، مجالس القواطع، مجلس المدينة) وأول مجلس تم تشكيله على هذا الأساس هو مجلس (أبو غريب) ثم تلاه مجلس حي الكندي في بغداد في 27/4/2003.

ثم صدر الأمر رقم 71 لسنة 2003 وملحقه الأمر رقم 100 لسنة 2004 عن سلطة الائتلاف المؤقتة، ليكرس مبدأ اللامركزية الذي تضمنه قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية، بعدها تم إقرار الدستور العراقي للعام 2005 الذي تضمن الذهاب نحو مبدأ اللامركزية في إدارة الدولة وإدارة المحافظات التي لم تنتظم في إقليم -إشارة إلى إقليم كردستان، وكون الدستور أقر بمبدأ الفدرالية في العراق- وبين الدستور أن جمهورية العراق تتكون من (عاصمة، أقاليم، محافظات لا مركزية، وإدارات محلية)، وكرس في ذات الوقت وضعاً مزدوجاً لإدارة العراق، فهو فيدرالي من ناحية، وينطبق هذا التوصيف -شكلياً- على إقليم كردستان، ولا مركزي من ناحية ثانية، ويفترض أن ينطبق هذا على المحافظات غير المنتظمة بإقليم.

وصولاً إلى قانون مجالس المحافظات غير المنتظمة في إقليم بالرقم 31 لسنة 2008، وتعديلاته بالقوانين رقم 15 لسنة 2010، والقانون 91 لعام 2013 وآخرها القانون رقم 10 لسنة 2018، الذي لا يزال هو القانون النافذ في العراق.

أما من الجانب الاقتصادي، فإنّ التعقيدات ترتبط باختلاف مداخل كل محافظة، وامتلاك بعض المحافظات لموارد تصب في صالح سكانها مثل السياحة الدينية والمنافذ الحدودية، بالتزامن مع شعور المحافظات المنتجة للنفط بالغبن، ومطالبتها بتخصيص جزء من موارد النفط لتنمية المحافظات النفطية، حيث طالبت بحصتها من إيرادات المحافظة المتمثلة بالنفط والمنافذ الحدودية، وتحميل الحكومة المركزية المسؤولية بشأن هذا التفاوت.

إنّ الشعور بعدم العدالة في تنمية المحافظات وسد الفجوات الحاصلة في العملية التنموية أدى إلى التباين في توفر فرص العمل بين المحافظات، والاعتماد على الاقتصاد الريعي الذي أضعف القطاع الخاص، وارتباط موارد المحافظات بالموازنة الاتحادية، ومشاريعها الاستثمارية التي تتطلب موافقة الحكومة الاتحادية؛ مما يعرقل إنجاز المشاريع الاستثمارية وإضعاف مشاركة المواطنين بالمحافظات في تحديد الأولويات الخدمية والاستثمارية.

لقد سعت الحكومة الاتحادية في غالب الأحيان إلى تقليص الصلاحيات الممنوحة للمحافظات، مثل نقضها للقانون رقم 20 لسنة 2010 الذي تضمن تحويل صلاحيات تسع وزارات إلى الحكومات المحلية، وكذلك طعنها في القانون رقم 18 لسنة 2010 الذي تضمن فك ارتباط دوائر العمل والشؤون الاجتماعية في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وربطها بالمحافظات، وكلا القانونين تم نقضهما من قبل المحكمة الاتحادية العليا بناءً على طعن الحكومة المركزية.

عانت البيئة الاجتماعية من اهتزازات واضطرابات متتالية، فالتنشئة الاجتماعية والثقافية قللت من فرص تحقيق المبادرة والحوار والمشاركة؛ نتيجة ضعف الوعي بالحقوق والواجبات الناتجة عن طبيعة الحكم في البلاد.

ومع ضعف التواصل والتقبل بين الأجيال والثقافات، لا سيّما بعد بروز ظواهر اجتماعية وثقافية جديدة أثرت على ترسيخ ثقافة الحوار والمشاركة، وأضعفت من التواصل بين الأجيال المتعاقبة.

إنّ الضعف في أداء المؤسسات الرسمية المعنية بتحقيق التنمية وإيصال الخدمات للمواطنين، والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية المعنية بمراحل التنشئة وبعض وسائل الإعلام، أدت إلى فقدان الثقة بأهمية الحوار ومدى امكانيته في تحقيق قيم العدالة المراعية للنوع الاجتماعي، وحقوق الإنسان والأقليات، والعدالة الانتقالية.

أ- نطاق الاستراتيجية

(ويترك للجهة المنفذة تحديد سنة الأساس)

من حيث الزمان	الإجراء	جدول العمل
	يتم تنفيذ الاستراتيجية ضمن حزم متكاملة من السنوات، ترافق عمر مجالس المحافظات بمدة أربع سنوات، على أن يتم تقييم المنجز بشكل منتظم كل عام، مع تقييم نهائي يرافق بداية المجلس الجديد مع كل دورة انتخابية، وعلى أساسه يتم تطوير العمل وتنفيذ الخطة.	السنة الأولى: حزمة مكثفة من دورات التوعية تستهدف القطاعات التي تم تحديدها في هذه الاستراتيجية السنة الثانية: توسعة الفئات المشمولة وتطبيق الحوار بشكل مباشر بين ممثلين يتم اختيارهم خلال الدورات على أساس فعاليتهم وبين الجهات الحكومية في المحافظة في مجلس المحافظة وفي الحكومة المحلية. السنة الثالثة: اختيار مشاريع سياسات محلية منبثقة عن خلاصات مما يقدمه الممثلون المذكورون آنفاً. السنة الرابعة: استمرار العمل والتقييم.
	يتم اختيار محافظة بغداد بالإضافة إلى محافظتين واحدة من الشمال وأخرى من الجنوب على المستوى الأول، ثم وبالتشاور مع المحافظين ومجالس المحافظات يتم تقسيم العمل بمستويين أفقي وعمودي، عمودياً اختيار مركز المحافظة + قضاء معين للبدء بتنفيذ الخطة، أفقياً بالتركيز على قطاع معين وفق الاتفاق مع كل محافظة، والمقترح اختيار قطاعي التعليم والمجتمع المدني في مركز المحافظة، وفي الأفضية التعليم والمجتمع الأهلي (عشائريا، دينيا... إلخ)	السنة الأولى: حزمة مكثفة من دورات التوعية تستهدف القطاعات التي تم تحديدها في هذه الاستراتيجية. السنة الثانية: توسعة الفئات المشمولة وتطبيق الحوار بشكل مباشر بين ممثلين يتم اختيارهم خلال الدورات على أساس فعاليتهم وبين الجهات الحكومية في المحافظة في مجلس المحافظة وفي الحكومة المحلية. السنة الثالثة: اختيار مشاريع سياسات محلية منبثقة عن خلاصات مما يقدمه الممثلون المذكورون آنفاً. السنة الرابعة: استمرار العمل والتقييم.

من حيث التنفيذ	الإجراء	جدول العمل
تغطي الاستراتيجية ما يتعلق بالحوار بين المجتمع عبر منظمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي، وإيجاد قواعد لتفعيل آليات المشاركة الموجودة قانونياً، واقتراح سياسات وقوانين تغطي النقص الحاصل في البنية التشريعية والإدارية.	اختيار ممثلين للمجتمعات المحلية عبر آليات متعددة تتضمن الاقتراع والفعالية والنفوذ الاجتماعي. الاتفاق على اختيار ممثلين من منظمات المجتمع المدني الشريكة التي تنشط في مجال الحقوق والحريات والسياسات العامة	السنة الأولى: حزمة مكثفة من دورات التوعية تستهدف القطاعات التي تم تحديدها في هذه الاستراتيجية. السنة الثانية: توسعة الفئات المشمولة وتطبيق الحوار بشكل مباشر بين ممثلين يتم اختيارهم خلال الدورات على أساس فعاليتهم وبين الجهات الحكومية في المحافظة وفي الحكومة المحلية. السنة الثالثة: اختيار مشاريع سياسات محلية منبثقة عن خلاصات مما يقدمه الممثلون المذكورون آنفاً. السنة الرابعة: استمرار العمل والتقييم.

ب- محاور الاستراتيجية:

أولاً: المحور

- تعديل قانون المحافظات غير المنتظمة بإقليم، وقانون مجلس النواب، والقوانين ذات الصلة، بما يضمن ويعزز الحوار والمشاركة لتلبية احتياجات المواطنين.

المحور الأول: التشريعي
البرنامج 1: تعديل قانون المحافظات غير المنتظمة بإقليم رقم 21 لسنة 2008 المعدل
البرنامج 2: قانون مجلس النواب وتعديلاته
البرنامج 3: قانون النظام الداخلي لمجلس النواب

إعداد مقترح التعديل	المدى القصير	خطوات لتنفيذ
المناقشة والتعديل والتصويت والنشر في الجريدة الرسمية	المدى المتوسط	
	المدى البعيد	
مجلس النواب العراقي		الجهة المسؤولة عن التنفيذ
رئاسة مجلس الوزراء		الجهات المشاركة
مدة عام واحد		التوقيتات المحددة للإنجاز
الأمانة العامة لمجلس الوزراء-منظمات غير حكومية		الجهة المسؤولة عن المتابعة والتقييم

ثانياً: محور بناء القدرات

1. إجتياز أعضاء المجالس المحلية والبلدية برنامج تدريبي مخصص للحوار والمشاركة، وتسمية ممثل في كل محافظة يكون مسؤولاً عن هذا البرنامج في المحافظة.
2. بناء قدرات، وتصميم برامج ومناهج إثرائية في وزارتي التربية والتعليم العالي تهدف إلى تعزيز لغة الحوار والمشاركة لدى الطلبة.
3. تبني المنظمات غير الحكومية والاتحادات والنقابات برامج بالتعاون مع المؤسسات الرسمية أو منفردة تهدف إلى تعزيز ثقافة الحوار والمشاركة في المجتمع.
4. تبني المراكز التدريبية والتعليمية الحكومية برامج تأهيلية للموظفين والإدارات الوسطى صعوداً تعزز ثقافة الحوار والمشاركة.

المحور الثاني: بناء القدرات		
البرنامج 1: تدريب أعضاء المجالس المحلية والبلدية والمحافظات		
إعداد برنامج التدريب	المدى القصير	خطوات التنفيذ
تنفيذ البرنامج	المدى المتوسط	
التغذية الراجعة، وتعديل البرنامج والاستمرار بالتدريب على وفق المستجدات	المدى البعيد	
مجالس المحافظات		الجهة المسؤولة عن التنفيذ
رئاسة مجلس الوزراء		الجهات المشاركة
مدة عام واحد		التوقيتات المحددة للإنجاز
الأمانة العامة لمجلس الوزراء-منظمات غير حكومية		الجهة المسؤولة عن المتابعة والتقييم

المحور الثاني: بناء القدرات		
البرنامج 2: تدريب أكاديميين ومعنيين في وزارتي التربية والتعليم العالي		
إعداد برنامج التدريب	المدى القصير	خطوات التنفيذ
تنفيذ البرنامج	المدى المتوسط	
التغذية الراجعة، وتعديل البرنامج والاستمرار بالتدريب على وفق المستجدات	المدى البعيد	
وزارتا التربية والتعليم العالي		الجهة المسؤولة عن التنفيذ
رئاسة مجلس الوزراء		الجهات المشاركة
مدة 5 أعوام		التوقيتات المحددة للإنجاز
الأمانة العامة لمجلس الوزراء-منظمات غير حكومية		الجهة المسؤولة عن المتابعة والتقييم

المحور الثاني: بناء القدرات

البرنامج 3: تدريبات في الحوار والمشاركة تقيمها المنظمات غير الحكومية والاتحادات والنقابات

إعداد برنامج التدريب	المدى القصير	خطوات التنفيذ
تنفيذ البرنامج	المدى المتوسط	
التغذية الراجعة، وتعديل البرنامج والاستمرار بالتدريب على وفق المستجدات	المدى البعيد	
دائرة المنظمات غير الحكومية-الأمانة العامة لمجلس الوزراء		الجهة المسؤولة عن التنفيذ
رئاسة مجلس الوزراء		الجهات المشاركة
مدة 3 أعوام		التوقيتات المحددة للإنجاز
الأمانة العامة لمجلس الوزراء-منظمات غير حكومية		الجهة المسؤولة عن المتابعة والتقييم

المحور الثاني: بناء القدرات

البرنامج 4: تدريبات في الحوار والمشاركة للموظفين والإدارات الوسطى صعوداً.

إعداد برنامج التدريب	المدى القصير	خطوات التنفيذ
تنفيذ البرنامج	المدى المتوسط	
التغذية الراجعة، وتعديل البرنامج والاستمرار بالتدريب على وفق المستجدات	المدى البعيد	
المراكز التدريبية في الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة.		الجهة المسؤولة عن التنفيذ
رئاسة مجلس الوزراء		الجهات المشاركة
مدة 5 أعوام		التوقيتات المحددة للإنجاز
الأمانة العامة لمجلس الوزراء-منظمات غير حكومية		الجهة المسؤولة عن المتابعة والتقييم

ثالثاً: محور بناء الوعي:

1. تشكيل لجان مشتركة من المجالس المحلية ومنظمات غير الحكومية والاتحادات والنقابات وأصحاب المصلحة؛ لتقييم واقع المحافظة أو القضاء أو الناحية وتبني إجراءات مناسبة لتنفيذها.
2. التأكيد على توفير مناخ لإشراك الأقليات ومكونات المجتمع العراقي لضمان الحوار والمشاركة.
3. إدماج النوع الاجتماعي والشباب في كافة برامج الحوار والمشاركة.

المحور الثالث: بناء الوعي		
البرنامج 1: تشكيل لجان محلية في المحافظات لتقييم واقع الحوار والمشاركة		
إعداد برنامج التدريب	المدى القصير	خطوات التنفيذ
تنفيذ البرنامج	المدى المتوسط	
التغذية الراجعة، وتعديل البرنامج والاستمرار بالتدريب على وفق المستجدات	المدى البعيد	
المحافظات		الجهة المسؤولة عن التنفيذ
رئاسة مجلس الوزراء		الجهات المشاركة
مدة 3 أعوام		التوقيتات المحددة للإنجاز
الأمانة العامة لمجلس الوزراء-منظمات غير حكومية		الجهة المسؤولة عن المتابعة والتقييم

المحور الثالث: بناء الوعي		
البرنامج 2: بناء الوعي بالحوار والمشاركة		
إعداد برنامج التدريب	المدى القصير	خطوات التنفيذ
تنفيذ البرنامج	المدى المتوسط	
التغذية الراجعة، وتعديل البرنامج والاستمرار بالتدريب على وفق المستجدات	المدى البعيد	
المنظمات غير الحكومية		الجهة المسؤولة عن التنفيذ
دائرة المنظمات غير الحكومية		الجهات المشاركة
مدة 5 أعوام		التوقيتات المحددة للإنجاز
الأمانة العامة لمجلس الوزراء-منظمات غير حكومية		الجهة المسؤولة عن المتابعة والتقييم

الملاحق

الملحق الاول

المشكلة: الخلل التشريعي

المعالجات المقترحة

1. اقتراح تعديل قانون المحافظات غير المنتظمة بإقليم، يلزم مجالس المحافظات وبألية يتم استحداثها من قبل مجالس المحافظات ويتم تعميمها على جميع مجالس المحافظات، وتتسم بالديمومة والثبات المؤسسي، يتم عبرها استقصاء آراء المجتمعات المحلية بشأن السياسات العامة للمحليات، وما يجب عمله في هذا السياق، يتم طرح مشروع التعديل عبر مجلس الوزراء بوصفه الجهة المسؤولة عن تنفيذ البرنامج الحكومي الذي أُشير في الفقرة.
2. استحداث قسم ثابت مؤسسي في المحافظة، يرتبط بمكتب المحافظ، لا يخضع للتغيرات السياسية الانتخابية، يتم عبره التشاور مع المجتمعات المحلية وممثليها في منظمات المجتمع المدني، وئبي المجتمع الأهلي الأخرى؛ لتحقيق مشاركة حقيقية تضمن نجاح ما يتم الاتفاق عليه في مجالس المحافظات من سياسات محلية.
3. تصميم برنامج تدريبي لأعضاء مجالس المحافظات الجدد، يتم عبره تعريفهم بالقوانين المنظمة لعملهم، ووضعهم في سياق الالتزام بالحوار مع الجمهور الناخب، وإشراكهم بشكل حقيقي في عملية صنع السياسات العامة.

الجهات المسؤولة عن حيث التنفيذ

تم اختيار هذه الجهات بوصفها الجهات ذات العلاقة المباشرة بالاستراتيجية، حيث تدور الاستراتيجية ضمن نطاق صلاحيتها، وبالقدر الذي تكون فيه الجهات الرسمية المذكورة أدناه منفذة، فهي المستفيد الأول من وجود مشاركة وحوار فاعلين، يسهمان بتعزيز الاستقرار السياسي للبلد، ورسم سياسات عامة تعزز الديمقراطية عبر تلبية الحاجات الأساسية بصورة صحيحة. وتتضمن:

المؤسسات الرسمية (منفذة ومستفيدة):

1. مجلس النواب العراقي (يتضمن دوره سد الخلل التشريعي الملزم بالحوار والمشاركة).
2. مجالس المحافظات.
3. المحافظين.

منظمات المجتمع المدني.

الجهات الدولية الداعمة.

المجتمع العراقي عموماً والمجتمعات المحلية بشكل خاص.

الشركاء

لا بُدَّ أن تعتمد الشراكة مع المؤسسات الحكومية الأخرى التي لن تكون على تماس مباشر مع البرنامج في المرحلة الأولى،

ويتم ذلك عبر مفصلين:

1. إشراك عدد من ممثلي المؤسسات الحكومية في المحافظات في برامج التدريب على الحوار والمشاركة والتعريف بالقوانين العراقية وسُبل المشاركة في صُنع وتصميم السياسات العامة.
2. التشبيك الملزم مع المكاتب المستحدثة لمتابعة برامج تنفيذ المشاركة والحوار في الحكومات المحلية.

رفع مستوى الوعي الاجتماعي بالحوار والمشاركة (تطوير البنى الإدارية المسؤولة واقتراح المنفذين)

قطاعياً: على مستوى التعليم:

1. بالتشارك بين وزارتي التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة التربية، يتم تصميم برنامج مشترك يستهدف:

أ. تعزيز قيمة الحوار بوصفها ركيزة أساسية للحياة الديمقراطية، وأساس لا غنى عنه لبناء سياسات عامة فاعلة تستهدف المشكلات الحقيقية التي يواجهها المجتمع المحلي، والتدريب على اقتراح حلول نابذة من المشكلات الموجودة، حلول واقعية وقابلة للتطبيق.

ب. تعريف الطلبة والأساتذة على حد سواء في مستويات التعليم العالي بالقوانين العراقية التي تضمن المشاركة الفاعلة في صُنع القرار، وإدراجها كمقرر دراسي في جميع الكليات، تتضمن شرح أسس الديمقراطية، وكيفية صُنع وبناء وتنفيذ السياسات العامة في مختلف مستويات القطاعات الحكومية، وطنية ومحلياً، ويتضمن تدريبات عملية على هذا الموضوع، مع زيارات ميدانية للمؤسسات المعنية بصُنع القرار في السياسات العامة على المستوى المحلي والوطني، مثل مجالس المحافظات والحكومات التنفيذية المحلية.

على مستوى المجتمع المدني:

يرتبط نشاط مؤسسات المجتمع المدني في هذه الاستراتيجية بشكل وثيق مع مؤسسات الدولة في المحليات العراقية، ضمن منظومة اعتماد متبادلة، يتم التشبيك فيها بين برامج الدولة الرسمية للحوار والمشاركة التي تستهدف الطلاب والعاملين في المؤسسات الحكومية، وبين المجتمع الأهلي في المحليات، والذي يتم استهدافه عبر مؤسسات المجتمع المدني، ويتم الأمر عبر آلية تشاورية تضم:

- تصميم برامج لتحقيق وإدارة الحوار بين الحكومات المحلية والمجتمع الأهلي، ويتم الاستعانة في هذا السياق بالمؤسسات الاجتماعية المحلية (مثل شيوخ العشائر، المؤسسات الدينية... إلخ) حسب كل محافظة، ويمكن أن تضم:
- في الأفضية ذات النشاط الزراعي، يتم بناء برنامج توعية وتدريب على فهم الحوار والمشاركة، التعريف بالقوانين العراقية التي تُتيح المشاركة، قنوات الحوار والمشاركة، الآليات، استضافة ممثلين حكوميين في الفروع التنفيذية التي سيتم استحداثها أو تفعيلها في الحكومات المحلية لإدارة وتنسيق الحوار والمشاركة على المستوى المحلي.
- الاستعانة بالخطب المركزية لصلاة الجمعة، تضم توجيهها وحثاً على الحوار والمشاركة، والانضمام إلى البرامج الحكومية التي يتم تصميمها، والاستعانة بشخصيات دينية معروفة بنشاطها الاجتماعي، ومقبوليتها.
- بالتشارك مع المؤسسات الحكومية المحلية، وبدعم دولي، يتم إطلاق تطبيق يتم تنزيله على الهواتف الذكية، يتضمن نقاط اتصال مع المكاتب الحكومية المستحدثة في الحكومات المحلية لإيجاد نقاط اتصال دائمة بين المواطنين والحكومات المحلية،

ويتم إطلاق حملة إعلامية مكثفة تتضمن التعريف بالندوات والبرامج التدريبية التي سيتم إطلاقها، وبكيفية استعمال التطبيق الإلكتروني المقترح.

اختيار ممثلين دائمين من مختلف منظمات المجتمع المدني القادرة على الاشتراك في البرنامج، ويكونون أعضاء لهم حق التصويت والرأي في المكاتب الحكومية المستحدثة في الحكومات المحلية لاستدامة تطوير البرامج المناط بمؤسسات المجتمع المدني تطويرها.

على مستوى منظمات المجتمع المدني وبنى المجتمع الأهلي، يتم عبر:

1. دعم برامج توعية مستمرة، تنفذ في المؤسسات التعليمية، والقطاع الحكومي، عبر دعم دولي، ومشاركة حكومية محلية، توضح للفرد دوره في عملية الحوار والمشاركة، وتعريفه بالقوانين التي تُتيح مشاركته بشكل فاعل في صنع القرار وإدارة ودعم حملات الضغط باتجاه سن سياسات معينة تمس الحاجة المجتمعية.
2. التركيز على الأفضية والنواحي، عبر آليات غير رسمية تعاضد المؤسسات الرسمية، يُسهم عبرها المواطنين بوضع الحلول اللازمة للمشكلات الاجتماعية ذات الأولوية، وفق قطاعات معينة يتم اختيارها بالتناغم مع السياسات الحكومية، يتم فيها التركيز على أهم القضايا التي تتفق مع البرامج الحكومية، وتعاني من النقص في فهم المشكلة والوقوف عليها، مثل التصحر، وأزمة المياه، وغيرها.

الملحق الثاني

المشكلة: اختلاف متطلبات كل محافظة في توفير البيئة اللازمة لتحقيق الحوار والمشاركة:

المعالجات المقترحة:

يتم تصميم البرامج الفعلية لكل محافظة بالتأسيس على الأسس والمبادئ العامة لهذه الاستراتيجية، مع مراعاة الخصوصيات المحلية وحاجة كل محافظة، الأمر الذي تبين خلال المقابلات، إذ إنَّ لكل محافظة حاجات وأولويات، فبعض المحافظات تعاني من استئثار حزب أو زعيم سياسي معين وتوجيهه لموارد الدولة عبر نفوذه السياسي لكي تدعم حضوره في المحافظة، بينما تعاني محافظات أخرى من تصلب الممثلين القادمين عبر الانتخابات في المجالس المحلية، ورفضهم إشراك منظمات المجتمع المدني أو ممثلي المجتمع الأهلي في عملية صنع السياسات العامة على مستوى المحافظات.

في بغداد، يقترح تقسيم المشروع إلى مستويين:

أ. اختيار عدد من البلديات، أحياء معينة واحد في الكرخ وآخر في الرصافة، وأن تكون أحياء مختلطة وغير مفروزة إثنياً، من الأحياء التي لا تُصنف كأحياء راقية ولا كأحياء شعبية، بمعنى متوسطة التوصيف، تحويلها إلى ما يشبه البلديات وتطبيق التجربة فيها، تجربة الحوار والمشاركة على مستوى الحوار المباشر بين السكان والمسؤولين المحليين في البلدية، والمشاركة في صنع القرار بما يخص البلديات وفق التخصيصات الممنوحة.

ب. اختيار قضائين شمالاً وجنوباً أو شرقاً وغرباً، ويتم تطبيق ما تم اقتراحه مسبقاً في الفقرة (قطاعياً) على القضائين المختارين.

1. اختلاف الاحتياجات بين مراكز المدن الأفضية والنواحي:

2. هناك اختلاف وتباين بين حاجة المركز والأفضية والنواحي في كل حكومة محلية، ترتبط حاجات المركز بالخدمات بشكل مباشر، والمشاركة في سياسات المحافظة سواء في القطاعات الخدمية أو الصحية وما سواها، بينما ينصرف اهتمام الأفضية والنواحي بالدرجة الأولى إلى النشاط الاقتصادي المعتمد فيها، مثل الزراعة، أو الحاجات المباشرة المتعلقة بالأضرار البيئية للمنشآت الصناعية مثل المحافظات المنتجة للنفط، الأمر الذي يستلزم مراعاة الاختلاف في الحاجات عند تصميم برامج الحوار والمشاركة وما يجب أن ينصرف له جهد الحكومات المحلية.

الجهات المسؤولة عن حيث التنفيذ:

• مجالس المحافظات

• الحكومات المحلية

الشركاء:

• منظمات المجتمع المدني

• ممثلي المجتمعات المحلية المنبثقين عن الدورات التدريبية وأصحاب المصالح.

الملحق الثالث

مشكلة الأقليات:

أ. وضع الأقليات

ربما يكون هذا القطاع الأكثر تعقيداً في الاستراتيجية؛ لأنه يرتبط بتعقيدات سياسية بالغة التشابك.

وعلى الرغم أنه من الناحية القانونية وفي المادة 125 من الدستور قد ضمن حقوق الأقليات، ولكن تعاني الأقليات في المحافظات الكبيرة، خارج مناطق تركيزهم، من مشكلة عدم وجود منصات للحوار بين الأقليات والكتل الكبيرة، ولا توجد من الناحية القانونية من النصوص ما يضمن حقوق الأقليات.

على هذا، لا بُدّ من سن تشريع قانوني يحمي الأقليات ويمكنها من اختيار ممثليها بحرية تامة وبدون تدخل.

على هذا، تقترح الاستراتيجية مسار تشريعي لضمان تأسيس مناخ للحوار والمشاركة بين مجتمعات الأقليات وممثليهم، ومسار آخر تنفيذي، بالإضافة إلى مسار دعم المجتمع المدني في أماكن تركز الأقليات في المحافظات ذات التنوع، وفق آليات شرح القواعد القانونية المنظمة لعمل المحليات، وسُبل المشاركة التي تم اعتمادها في الاستراتيجية كمنهج لبقية المحافظات.

1. تشريعياً: يتم اقتراح قانون من قبل مجلس الوزراء على مجلس النواب، يتضمن فصل القوائم الانتخابية للأقليات وفصل قواعد الناخبين من الأقليات لضمان عدم تدخل الكتل الكبيرة في مسار الانتخابات.

2. سياسياً: تطلق الحكومة ومجالس المحافظات المعنية حوار سياسي، يهدف إلى عقد اتفاق بين الكتل الكبيرة على عدم التدخل في شؤون تمثيل الأقليات، ترعى رئاسة مجلس الوزراء عبر لجنة الحوار والسلم المجتمعي هذا الحوار.

3. مجتمعياً: تشكو مجتمعات الأقليات في داخلها من مشكلات معقدة، يمكن إيجازها في:

أ. التوازن الجيلي: هناك فجوة بين الشباب والشيوخ في مجتمعات الأقليات، إذ تهيم الأجيال الأكبر سناً على القرار ولا تُتيح للشباب المشاركة الفاعلة في اتخاذ القرار بشأن مجتمعات الأقليات، الحوار لا بُدّ أن يبدأ على المستوى الأفقي بين الأجيال بذاتها قبل التحول إلى الحوار العمودي مع ممثلي هذه الأقليات في الحكومات المحلية.

ب. الفجوة الجندرية: بحكم الأوضاع العامة وارتباك أوضاع الأقليات، لا تزال النساء غير قادرات على العمل بتساوٍ فيما يخص الشأن العام لمجتمعات الأقليات، تقترح الاستراتيجية وضع نسبة كوتا أيضاً على ممثلي مجتمعات الأقليات.

بحكم النزوح وتشتت وجود الأقليات في العراق، هناك عدم توازن في الحقوق والمنافع بين مناطق وجود الأقليات، ضمان حقوق الجميع يرتبط بالمقترح (1) المتعلق بسن تشريع يحفظ حقوق الأقليات في كل منطقة مناطق العراق بالاستناد إلى الدستور.

الجهات المسؤولة عن حيث التنفيذ:

- مجالس المحافظات
 - الحكومات المحلية
 - ممثلي الأقليات في مجالس المحافظات وفي المجتمعات المحلية
- الشركاء:
- منظمات المجتمع المدني
 - ممثلي المجتمعات المحلية المنبثقين عن الدورات التدريبية وأصحاب المصالح.

320/9563

ح 894 الحمود، علي طاهر

استراتيجية الحوار والمشاركة في العراق / علي طاهر الحمود، علي عبد
الهادي المعموري. ط-1

بغداد: مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2023

ص: 28 (29.7×21) سم

1. العراق - الاحوال السياسية - 2. الاستراتيجية.

م.المعموري، علي عبد الهادي (م.م.) - ب. العنوان

م.و.

2023 / 2611

المكتبة الوطنية / الفهرسة أثناء النشر

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (2611) لسنة 2023

على الرغم من أنه نادراً ما نجد اتفاقاً على مصطلح أو قضية في العلوم الإنسانية، أو في النظريات التي تتناول السياسة عبر عدة مداخل علمية، إلا أن المتخصصون يكادون أن يجمعوا على منح الحوار والمشاركة مركزية لا يمكن الاستغناء عنها في العملية الديمقراطية، فبدون حوار لن تكون هناك مشاركة فاعلة، وبدون مشاركة لن يكون للديمقراطية أي معنى.

ويمكن القول أن الحوار عملية متعددة المستويات، تتم بين الأطراف الفاعلة في المجتمع والدولة، وضمن السعي نحو تحقيق مشاركة فعّالة في عملية صنع السياسات العامة، فإننا نواجه عقبات متعددة المستويات أيضاً، بطريقة تتطلب حلولاً طويلة الأمد، مستمرة ومستقرة، وبدرجات تختلف بالطبع من ديمقراطية إلى أخرى، ومن مجتمع إلى آخر، ومن مستوى الحكومات المركزية إلى الحكومات المحلية، التي تتطلب أيضاً حلولاً مختلفة من محلية إلى أخرى، خصوصاً في بلد معقد التركيب، متنوع، مثل العراق.

على هذا الأساس، تأتي هذه الاستراتيجية لتركز على الحوار والمشاركة في المجتمعات المحلية بالعراق، فتستقصي مستويات الحوار والمشاركة، وتتحرى مشكلاتها، وما يقف في طريقها من معوقات، سعياً نحو الوصول إلى تحقيق أهداف الاستراتيجية في وضع آليات لضمان تحقق الحوار والمشاركة الفاعلين على مستوى الحكومات المحلية في العراق.

